اسم المصدر: اليمامة

التاريـــخ: 27-12-2008 رقم العـدد: 203767 رقم الصفحة: 69 مسلسـل: 81 رقم القصاصة: 1

الاقتصاد

الميزانية العامة:

تعزيز البرامج التنموية لخدمة الاقتصاد الوطني

أقر مجلس الوزراء، في جلسته التي عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، الإثنين الماضي في روضة خريم بمنطقة الرياض، الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٠ / ١٤٣١هـ.

خادم الحرمين الشريفين وجّه باعتماد برامج ومشاريع جديدة لخدمة الوطن والمواطن

الميزانية تبلغ ٤٧٥ملياراً والتعليم يستحوذ على أكثر من ربع الاعتمادات

متابعة:سعد الحميداني - توفيق نصرالله - رياض العسافي - عبد العزيز النصافي

وقد وجه خادم الحرمين الشريفين كلمة أكد فيها أن الميزانية تبلغ (٤٧٥) مليار ريال بزيادة مقدارها (٦٥) مليار ريال عن ميزانية العام المالي الحالي؛ وقال حفظه الله إن الميزانية الجديدة، وبالرغم من الانخفاض الحاد في أسعار البترول خلال إعدادها، ستكون - بمشيئة الله تعالى - تعزيزا للبرامج التنموية التي تؤدي إلى نمو الاقتصاد الوطني وزيادة الثقة به وتوفير الفرص الوظيفية للمواطنين والمواطنات. فقد وجهنا باعتماد برامج ومشاريع جديدة تزيد تكاليفها الإجمالية على (٢٢٥) مليار ريال بزيادة نسبتها (٣٦) بالمئة عما تم اعتماده بالميزانية الحالية، وتبلغ (ثلاثة) أضعاف ما تم اعتماده في بداية خطة التنمية الثامنة التي بدأت قبل أربع سنوات.

ففي قطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة والعلوم والتقنية، والبحث العلمي، وبرامج الابتعاث الخارجي بلغ ما تم تخصيصه لهذا القطاع حوالي (١٢٢) مليار ريال. ويمثل أكثر من ربع اعتمادات الميزانية الجديدة.

واستكمالا للاستثمار في البنية الأساسية لهذا القطاع تم اعتماد مشاريع جديدة لتوفير البيئة المناسبة للتعليم وزيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس والجامعات والكليات المتخصصة ومن أبرزها تنفيذ مشروع جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، وجامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية وفروعها.

وفي قطاع الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية تم تخصيص ما يقارب (٥٢) مليار ريال لزيادة القدرة الاستيعابية للمستشفيات، ورفع مستوى الرعاية الصحية الأولية، كما شملت الميزانية مواصلة دعم برامج معالجة الفقر، بالإضافة إلى الاهتمام بشؤون الشباب والرياضة.

وبلغ ما خصص للإنفاق على قطاعات المياه والخدمات البلدية والزراعة والصناعة والتجهيزات الأساسية ما يقارب (٤٩) مليار ريال.

وفي إطار الاهتمام بهذه القطاعات تضمنت الميزانية مشاريع جديدة للبلديات واضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة، وتعزيز مصادر المياه، وخدمات الصرف الصحي، وحماية البيئة، وسلامة الغذاء والدواء.

وفي قطاع النقل والاتصالات وصلت مخصصاته لهذا العام إلى (١٩) مليار ريال.

فقد تم اعتماد مبالغ لتنفيذ طرق جديدة وإكمال وإصلاح العديد من الطرق القائمة، وتمثل تلك المبالغ أعلى ما تم اعتماده حتى الآن للطرق، كما شمل هذا القطاع مشاريع جديدة للموانئ والمطارات.

اسم المصدر: اليمامة

التاريـــخ: 27-12-2008 رقم العـدد: 203767 رقم الصفحة: 69 مسلسـل: 81 رقم القصاصة: 2

٥٢ مليارا لزيادة القدرة الاستيعابية للمستشفيات ورفع مستوى الرعاية الصحية

مواصلة دعم برامج معالجة الفقر والاهتمام بشؤون الشباب والرياضة

٤٩ مليارا للمياه والخدمات البلدية والزراعة والصناعة

تنفيذ طرق جديدة لمختلف المناطق ومشاريع حديثة للموانئ والمطارات

خبراء الاقتصاد: على الوزارات والمؤسسات العامة التعامل مع الأرقام بمفهوم إستراتيجي

ودعا خادم الحرمين الشريفين جميع المسؤولين الحرص على متابعة تنفيذ المشاريع التي تضمنتها الميزانية لإنجازها وفقا للمدد المحددة لها، بهدف توفير الخدمات التي يحتاجها المواطن، ولدفع عجلة التنمية الشاملة.

زيادة الإنفاق

وقد نود عدد من الخبراء والمختصين لـ «اليمامة» بمتانة الاقتصاد السعودي؛ وقالوا إن الميزانية العامة للدولة شكلت أكبر ميزانية من حيث الإنفاق على المشاريع بزيادة عن الأعوام السابقة على الرغم من التراجع الحاد في أسعار النفط.

حيث قال الدكتور حبيب الله بن محمد التركستاني أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز إن: أبرز ما يمكن الحديث عنه بخصوص الميزانية الجديدة أنها اتسمت بالواقعية؛ حيث أخذت في عين الاعتبار العديد من العوامل أهمها: ضرورة تطوير الاقتصاد ودفعه نحو التنمية من خلال ضخ المزيد من المال في سبيل تحقيق المشاريع؛ حيث تضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها في الموازنات للسنوات الماضية؛ وساعد في مبادرة الاقتصاد السعودي بالتحدي والقبول بالاستمرار في تنفيذ البرامج الاقتصادية العديد من العوامل والتي من أبرزها: اتسام الاقتصاد السعودي بالمتانة؛ حيث تعتبر أول دولة في العالم مصدرة للنفط، والسياسة الاقتصادية؛ بحيث تسير وفق منهجية اقتصادية مبنية على أساس قوي ونشيط واتساع نطاق الاقتصاد؛ بحيث يستوعب أي تنوع في النشاط ويخدمه في ذلك اتساع نطاق السوق؛ بالإضافة إلى توافر الأصول المالية وانخفاض الدين العام.

وأضاف ان هذا الواقع الاقتصادي يتطلب من الوزارات والمؤسسات العامة التعامل مع الأرقام بمفهوم إستراتيجي مبني على أساس تعظيم المنفعة من خلال رؤية إستراتيجية قادرة على النمو وتعظيم المنافع وخلق بيئة استثمارية يمكن أن تسهم في سد العجز المقدر بحوالي ٦٥ مليار ريال؛ مستفيدة من القوة الاقتصادية للسوق السعودي والوصول إلى تحقيق فائض في الموازنة إذا أمكن ذلك من خلال تنشيط قطاعات الاقتصاد الأخرى، فهناك على سبيل المثال ٢٢٥ مليار ريال للمشاريع الجديدة التي يمكن أن تحقق الرفاهية للمواطنين في حال قدرة الوزارات والمؤسسات إدارة الميزانية بشكل اقتصادي متنام منتج وغير مستهلك وتوفر فرص العمل؛ بالإضافة إلى زيادة تمويل الصادرات السعودية في سبيل تنويع مصادر الدخل القومي؛ وهذا يعني أن تتحول جميع القطاعات التي تستفيد من أرقام الميزانية إلى قطاعات إنتاجية وتعظم المنفعة للخدمات التي تقدمها تلك القطاعات.

انطلاقة قوية

وقال د. عبد الوهاب بن سعيد القحطاني أستاذ الإدارة الإستراتيجية جامعة الملك فهد للبترول والمعادن: أن التوقعات المبدئية لميزانية الدولة للعام المالي القادم جاءت بناءً على أسعار مدروسة ومنطقية لبرميل البترول؛ حيث سيبدأ في النمو التدريجي بحلول الصيف ما يعني تزايد الطلب على البترول وعودته إلى مستويات ٥٠ دولارا؛ وقد يعود إلى مستوى ٥٠ دولارا قبل حلول الصيف إذا عادت الثقة في الاقتصاد الأمريكي وبدأ انتعاش المؤسسات المالية من حيث الإقراض بينها من جهة، وإقراض الأفراد من جهة أخرى. وقد لا ترى المملكة هذا العجز إذا تحسنت الاقتصادات الكبرى بحلول صيف ٢٠٠٩م.

وأكد د.القحطاني في ختام مشاركته على أن العجز المتوقع ليس كبيراً وربما لا يحدث، بل ربما تكون نهاية ٢٠٠٩م انطلاقة قوية للاقتصاد الوطني تحقق فائضا؛ لأن أسعار البترول ستنمو ويعود سعر البرميل إلى أسعار عالية.

سحائب الخير

وأوضح الدكتور عبد الله بن محمد الشعلان الأستاذ بجامعة الملك سعود أن الميزانية عكست بأرقامها الكبيرة وتوجهاتها

اسم المصدر: اليمامة

التاريـــخ: 27-12-2008 رقم العـدد: 203767 رقم الصفحة: 70 مسلسـل: 81 رقم القصاصة: 3

د. الشعلان: المركز المالي المتين والقاعدة الاقتصادية الصلبة جعلت المملكة في منأى ومأمن من هزات العام

د. القحطاني: التوقعات المبدئية لميزانية العام القادم جاءت بناءً على أسعار مدروسة ومنطقية للبترول

د.دفاق: ثلاثة أسباب رئيسة ولدت نوعاً من الضغوط على الإيرادات الحكومية

التنموية ما تتمتع به المملكة بفضل الله من مركز مالي متين، وقاعدة اقتصادية راسخة جعلها ذلك في منأى ومأمن من تلك العواصف المالية الهوجاء التي هزت العالم بأسره، وأطاحت بالكثير من مؤسساته التجارية ومصارفه المالية؛ وذلك بفضل الله ثم بفضل ما من الله به على هذا البلد من قيادة حكيمة تتمتع برؤى سديدة سعت وتسعى به دائما إلى شواطئ السلامة والأمان وبعيداً عن أجواء القلاقل والهزات والمحن.

الفائض قياسي وتاريخي

وقال الدكتور علي التواتي الاقتصادي المعروف ان ميزانية هذا العام تعتبر أكبر ميزانية في تاريخ المملكة؛ حيث تزيد عن ميزانية العام الماضي بمقدار ٦٥مليار ريال وسيمول العجز؛ مؤكدا إما من الفائض أو من ارتفاع أسعار النفط في المستقبل القريب؛ بمعنى أن هذا العجز قد يكون ورقيا في حال ارتفاع أسعار النفط عما هو مقدر في الميزانية، وتعتبر الميزانية لهذا العام توسعية حجم الإنفاق فيها يقل عن ميزانية العام الماضي ٢٠٠٨م فقط ٧٪ وهذا الرقم يعتبر ضئيلا جدا للغاية، والفائض الذي تحقق يعتبر قياسيا وتاريخيا؛ وفي السابق كنا نعتبر فائض عام ٢٠٠٦م قياسيا؛ بينما فائض هذا العام يعتبر ضعف ذلك الفائض تقريبا؛ والذي كنا نعتبره قياسيا؛ كما أنه لأول مرة في تاريخ المملكة تصل الإيرادات إلى ١.١ تريليون ريال، كما أن نسبة النمو هذا العام ٢٠٠٨م كانت أعلى وأكثر منها في عام ٢٠٠٧م؛ سواء النمو بالأسعار الجارية أو الثابتة؛ كما وأنه لدينا انخفاض في الدين العام من ١٨٪ من إجمالي الناتج الوطني عام ٢٠٠٧م إلى ١٣٪ فقط هذا العام ٢٠٠٨م؛ وهذه نسبة مديونية تعتبر ضئيلة جدا بالنسبة لدولة بحجم المملكة؛ وقال: عموما وبصفة عامة الميزانية كانت مفاجئة، وكان فيها شفافية عالية جدا في كشف الأرقام رغم الظروف الاقتصادية العالمية المتردية، ورغم حساسية الإعلان السياسية الناتج عن إعلان الميزانية بهذا الحجم وفي هذه الظروف، كما نجد أن نسب النمو بين عامي ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م في كل القطاعات الرئيسية كالتعليم والصحة والاتصالات والنقل والزراعة والمياه كلها قطاعات شهدت زيادة في الإنفاق والمخصصات من عام ٢٠٠٨م.

المواطن أولاً

ويقول المحلل الإقتصادي الدكتور حسن الشقطي الموازنة الجديدة اعتمدت بنودا تمثل استمرارا لنهج سابق، وهو توجيه ما يزيد عن ثلث الموازنة بشكل مباشر إلى خدمة المواطن، وخاصة التعليم والتدريب، الذي استحوذ وحده على حوالي ١٢٢ مليار ريال، والصحة والتنمية الاجتماعية التي استحوذت على ٥٣,٣ مليار ريال؛ أي إنهما يمثلان معا حوالي ١٧٥.٣ مليار ريال.. رغم أن قيمتهما في موازنة العام السابق لم تتجاوز ١٣٩ مليار ريال تقريبا.. أي إنه رغم توقع تراجع أسعار النفط في عام ٢٠٠٩م، فإن موازنة العام الجديد حرصت على إعطاء مزيد من الدفعة التعزيزية للخدمات الرئيسية لرفاهية المواطنين. وإذا كان الحديث عن الموازنة التقديرية لعام ٢٠٠٩م يمثل مجرد حافز إيجابي لسياسة توسعية للنشاط الاقتصادي، فإن اعتماد الميزانية الفعلية لعام ٢٠٠٨م ليغير «تموضع» الاقتصاد الوطني؛ حيث إن إقرار إيرادات في حدود الـ ١١٠٠ مليار ريال تضع الاقتصاد السعودي في موضع جديد بين الاقتصاديات شبه الكبرى.

وأضاف الدكتور علي دفاق المستشار والخبير الاقتصادي المعروف قائلاً: الملاحظ في ميزانية هذا العام أن المصروفات المقررة هي ٤٧٥ مليار ريال والإيرادات المقدرة (التقديرية) ٤١٠ مليار ريال؛ إذا العجز ٦٥ مليار ريال، وليس سيئا أن يكون هناك عجز في الميزانية طالما أن التمويل بالعجز موجه لمشروعات إنتاجية؛ وهي بعبارة أخرى تضيف إلى التوظيف وتدعم مسيرة التنمية، والسؤال هو لماذا العجز هذا العام؟ ولماذا نستغرب من وجود هذا العجز؟ للجواب على ذلك يفترض أن نكون أكثر واقعية، فالمصدر الرئيس للدخل في المملكة هو النفط الذي يمثل ٩٠٪ من الدخل، ونحن دولة ضمن منظومة عالمية، والاقتصاد العالمي حاليا يمر بأزمة اقتصادية غير مسبوقة؛ ولو نظرنا فقط إلى جانب النفط نجد أن هناك ثلاثة أسباب رئيسة ولدت نوعا من الضغوط على الإيرادات الحكومية، أولها انخفاض أسعار النفط، وانخفاض الدولار، هذا بصفة مباشرة، أما الذي بصفة غير مباشرة فهو انخفاض الطلب العالمي على السلع والخدمات الأخرى، والتي يدخل النفط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاجها، فمثلا انخفاض الطلب على السيارة يعني هذا أن الطلب أقل على الطرق وانخفاض الطلب على الرحلات الجوية، وكثير من المصانع خفضت من سعتها الإنتاجية، وهذا أدى إلى تداعيات أخرى على انخفاض الطلب على النفط، مما أدى إلى ضغط أسعار النفط أكثر وأكثر، ومن المتوقع أن تستمر هذه الانخفاضات إلى ما بعد منتصف عام ٢٠٠٩م وقد تتغير المعادلة ويرتفع سعر النفط وهذا متوقع؛ وبالتالي لن يكون هناك أثر لهذا العجز، والمهم في الموضوع أن تغطية هذا العجز سوف تكون غالبا من الفوائض المتحققة خلال الثلاث السنوات السابقة؛

مشيرا إلى أن نسبة النمو المتوقعة وبالرغم من انخفاضها فهي أعلى من معدل النمو المتوقع عالميا؛ حيث من المتوقع أن تكون في المملكة ٢٪ في حين أن المعدل العالمي المتوقع أقل من ١٪ وهذا ما يضيف إلى الإيجابيات للاقتصاد السعودي.

ثلاثة جوانب للميزانية

ويقرأ الدكتور محمد الكثيري أمين عام منتدى الرياض الاقتصادي الميزانية من ثلاثة جوانب، هي الجانب النفسي، والجانب الاقتصادي، وأخيرا الجانب الاجتماعي.

وقال إن الجانب الاقتصادي يتمثل في أرقام الميزانية وانعكاساتها على تحريك الاقتصاد، وأول هذه الأرقام هو ما خصص للإنفاق على المشاريع؛ إذ إن هذا الرقم كفيل بتحريك الاقتصاد، وبالذات القطاع الخاص، الذي هو أحد مكونات الاقتصاد المهمة؛ حتى إن رقم العجز المتوقع في الميزانية والمقدر بـ ٦٥ مليار أظنه مبلغا وضع احتياطا؛ حيث من المرجح أن تكون الإيرادات الحقيقية للعام القادم أكثر من الإيرادات المتوقعة المقدرة بـ ٤١٠ مليار ريال، كل هذا يجب أن يبعث الروح في الحياة الاقتصادية، لتتواصل التنمية والمشروعات بنفس الدرجة التي كانت عليها في السنوات الأربع السابقة.

أما الجانب الاجتماعي، فهو التطلع لإنهاء المشاريع القائمة، وكذلك البدء في مشروعات جديدة حسب ما ورد في الميزانية؛ وكما هو معلوم فإن هناك تطلعاً مجتمعياً لمشاهدة الكثير من المشاريع على أرض الواقع، وقد بدأ المواطن يجني ثمارها؛ لذلك فإن العام ٢٠٠٩م يمثل العام الخامس في طفرتنا الاقتصادية الأخيرة، مما يعني أهمية ظهور نتائج الكثير من المشاريع، وهو ما أكد عليه خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - في كلمته بمناسبة الميزانية؛ حيث أكد على إيجاد آلية للتأكد من إنهاء المشاريع والإسراع في ذلك.

استراتيجية ناجحة

ويضيف الدكتور سعد القويعي أن القراءة الاقتصادية لميزانية هذا العام تشير إلى أن المملكة لم تدخل الأزمة المالية العالمية، وأن استمرارية الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية والإستراتيجية في البنى التحتية يمثل إستراتيجية جاذبة للبيئة الاستثمارية بشكل عام، مما يعكس زيادة الثقة بالاقتصاد السعودي، وقال إن التحدي الكبير الذي سيحتاجه

اسم المصدر: اليمامة

التاريـــخ: 27-12-2008 رقم العـدد: 203767 رقم الصفحة: 71 مسلسـل: 81 رقم القصاصة: 4

أصحاب القرار - في المرحلة المقبلة - في هذا البلد ممثلاً بالمؤسسات المالية السعودية، كمؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد، يتمثل في توجيه الأموال للمشاريع التنموية والإستراتيجية التي تحتاجها الدولة، لأن هذه الخطوة ستسهم في تدوير الاقتصاد، وبالتالي ستخفف من تأثير الكساد الذي يعيشه العالم اليوم بسبب حالة الركود. مع التأكيد على ضرورة فتح قنوات استثمارية جديدة، ودعم خيارات الدخل القومي، كتشجيع الصناعة داخل المملكة، وزيادة حصة الناتج المحلي من غير النفط، ولا سيما بعد تراجع أسعاره بصورة غير متوقعة ومفاجئة، فقد من خلالها أكثر من ٧٥٪ من المكاسب التي حققها خلال عامي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨م.

أرقام كبيرة وخطوط عريضة

ويضيف الدكتور سعد الفياض الكاتب الصحفي: الميزانية جاءت من أجل الإنسان وللإنسان، فهذه الأرقام الكبيرة، والخطوط العريضة لميزانية هذا العام تعطينا دلائل ومؤشرات أساسية ومهمة؛ وهي أن الإنسان هو محور العطاء والاهتمام والنماء، وترسيخ القاعدة الأساسية لكل نماء وازدهار ألا وهي القاعدة الاقتصادية الاستثمارية المبنية على التنويع والتعددية في الدخل، كذلك تعطينا الدلالة الأكيدة على مدى الاطمئنان والأمان والثقة في الإدارة الحكيمة التي تتسم فيها المملكة دون الوقوع في كارثة المبالغات والانتكاسات، أو الانجراف والمجازفة أن مردود هذه الميزانية سيكون مداد خير وبركة على المواطن أولا، وعلى رجال الأعمال والقطاع الخاص ثانيا من خلال التوسع في الخدمات والمشاريع الأساسية للمواطن تعليميا وصحيا وصناعيا واجتماعيا، وزيادة سرعة عجلة التنمية والتي ستعود على المواطن وأسرته وأبنائه في هذا البلد بالخير والرفاهية، والتطور والازدهار.

وقال الدكتور رضا عبدالسلام المستشار الاقتصادي: إن أرقام الميزانية تعكس ثقة متخذ القرار الوطني بمتانة أسس وثوابت الاقتصاد الوطني وقدرته على تخطي تحديات الأزمة التي يعايشها العالم وستبلغ أوجها خلال عام إنجاز الموازنة (٢٠٠٩م). و ينبغي أن يدعم تلك الأرقام المزيد من الشفافية والمصداقية والمسؤولية من قبل كافة الجهات بما يضمن وضع المخصصات في القنوات التي أعدت من أجلها. وبالتالي يضمن تحقيق الأهداف السامية وبما يضمن استدامة عملية التنمية على أرض هذه البلاد المباركة.

تحدي الأزمة العالمية

وقال الكاتب الإقتصادي محمد بن فهد العمران أن حكومتنا واصلت بعد إعلان الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد اتباع سياسة مالية توسعية في الإنفاق الحكومي بهدف تحقيق التقدم والرفاهية للوطن والمواطن على الرغم من الأزمة المالية العالمية؛ والتي كانت لها انعكاسات سلبية على أهم وأكبر الاقتصادات حول العالم مثل: الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا تمثلت في خسائر كبيرة للقطاعات المالية والمصرفية، في حين استمرت حكومتنا -رعاها الله- في انتهاج أسلوب متحفظ لتقدير الإيرادات نظراً إلى طبيعة أسواق النفط المتقلبة من حيث الأسعار وحجم الإنتاج يدعمها في ذلك احتياطياتها الضخمة من الموجودات الأجنبية والبالغة حاليا مستوى قياسيا يفوق ١,٧ تريليون ريال سعودي تقريبا والتي تم تكوينها في السنوات الأخيرة.

وأضاف : بشكل عام الميزانية العامة الجديدة تشكل استمرارا لمسيرة التنمية التي تتبناها حكومتنا الرشيدة منذ سنوات طويلة بهدف دعم الرخاء والازدهار في معظم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، حيث نلاحظ النمو المضطرد والمتوازن للمصروفات سواء الفعلية منها أو التقديرية حتى وصلت إلى مستويات قياسية ضمن سياسة مالية متحفظة تأخذ في حسبانها الحكمة وبعد النظر.

وقال الكاتب الإقتصادي طارق البسام: ركزت الميزانية في أن الاستثمار بالعنصر البشري سوف يكون من خلال العمل على تطوير البرامج الرئيسة المتعلقة بالتعليم العالي والعام والتدريب والابتعاث الخارجي، بالأخص في مجالات العلوم والتقنية والمعلوماتية ودعم البحث العلمي، والتطوير التقني وتأهيل المعلمين، وتطوير المناهج وتحسين البيئة التعليمية، بالإضافة إلى إنشاء وتوسعة المدارس ومباني الجامعات، ومعاهد ومراكز التدريب التقني والمهني.

وأضاف أن تنمية العنصر البشري في وقتنا الحاضر والمستقبل المنظور هو أحد أهم عناصر التنمية والاستثمار بكل ما ينطوي عليه من تحديات، ولا سبيل في هذه الألفية الجديدة بكل معطياتها وتداعياتها وأبعادها من دون العنصر البشري المتعلم والمؤهل تأهيلا يواكب المتغيرات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها عالمنا المعاصر، ولا يمكن تحقيق أهداف الدولة لإيجاد نقلة نوعية للاقتصاد السعودي في المستقبل ألا من خلال الاعتماد على العنصر البشري.

د. الكثيري: المواطنون يتطلعون إلى المشروعات الجديدة و٢٠٠٩م هو العام الخامس في طفرتنا الاقتصادية

العمران: سياسة مالية توسعية في الإنفاق الحكومي لتحقيق الرفاهية رغم الأزمة العالمية